الحزب الوطنى الديمقراطى
الأمانة العامة
لجنة الشئون الاقتصادية والمالية

بسم الله الرحمن الرحيم

لقاء العمل السنوى الرابع
حـــول
القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى
التحديات الجديدة ومداخل المواجهة

٢٩ - ٣٠ يناير ١٩٩٥

الضرائب فى مصر وآثارها على القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى

ورقه مقدمة من
محاسب / محمد ضحاوى عبدالله

مقدمة :

١- قسم المشرع الضريبى فى مصرى أنواع الضرائب الى ثلاثة أنواع من الضرائب والرسوم ممثلة فى « الضرائب على الدخل ، والضرائب على المعاملات والإنفاق ، والضرائب على رأس المال » ويتلخص كل نوع من أنواع هذه الضرائب فى الآتى :-

أ - الضرائب على الدخل :

وتشمل الضريبه على دخل الاشخاص الطبيعيين ممثله فى الأتي :-

- ضريبة ايرادات رؤوس الاموال المنقولة
- ضريبة الارباح التجارية والصناعية
- ضريبة ايرادات المهن غير التجارية
- ضريبة المرتبات والاجور
- ضريبة ايرادات الثروة العقارية

كما تشمل أيضا :

- الضريبة علي أرباح شركات الاموال
- الضريبة علي العقارات المبنيه
- الضريبه على الاطيان الزراعية

ب - الضرائب علي رأس المال :

وتشمل :

- ضريبة الايلوله
- ضريبة الدمغة النسبيه علي رأس المال بشركات الاموال

جـ - الضرائب والرسوم على المعاملات والانفاق وتشمل :

- الضرائب الجمركية
- الضريبة علي المبيعات
- ضرائب ورسوم الدمغه
- ضرائب التضامن الاجتماعى

٢- ومن المنطق النظرى وتمشيا مع مبدأ العدالة فإن ضرائب الدخل يجب أن يراعى فيها المقدره التكليفية للمواطن حتى وان كانت وسيلة حصرها وتحصيلها أصعب اذا ماقورنت بالضرائب

- السبق المحقق لدول أخرى فى الاستيلاء على الأسواق العالمية .

- تنفيذ اتفاقية الجات سيكون له آثار سلبيه على حركة التصدير من الداخل .

وكل هذا يعنى أن نجاحنا فى زيادة التصدير أمر مشكوك فيه وليس أمامنا إلا البحث عن بدائل عملية لسد العجز فى الميزان التجارى بأسلوب يتلاءم مع الخطط الاقتصادية المنفذة ويأتى بعلاج يسد أكبر عدد من الثغرات الواقعة فيها خصوصاً البطالة وإرتفاع الأسعار (التضخم الركودى) .

ونحن لا ننكر أن الخطة الاقتصادية المتبعة لا تتجاهل محاولة سد العجز فى الميزان التجارى وهى فى الوقت نفسه تنفذ أساليب تؤدى الى سد الفجوة الغذائية ، ولا نطالب بادخال تعديلات أساسية أو جوهرية على هذه الخطة ، وإنما ندعى أن التحرك فى ظل هذه الخطة نحو سد الفجوة الغذائية تحرك بطئ للغاية وهو يواجه عقبات مؤثرة بدليل الارتفاع المستمر فى أسعار الخضروات والفاكهه والمواد الغذائية بالرغم من أن خطة الاصلاح بدأت من سنوات عديدة .

وهذه الورقة تقدم للمؤتمر اقتراحاً للمناقشة والدراسة لا يتعارض مع خطط الاصلاح الاقتصادى كما قدمنا ولا يستبدلها أو يعوقها وإنما يمكن وصفه بأنه تحرك عملى يعالج بعض الظواهر السيئة جداً فى مشكلتنا الاقتصادية ويستحضر على وجه السرعة بعض نتائج الإصلاح الاقتصادى المرجوه .

وهذا الاقتراح هو مشروع لتنفيذ « التجنيد الزراعى » وقبل أن نعرض بالشرح للمشروع يجب أن نورد رصداً لبعض الظواهر أو الحقائق الهامة :

١- مع أن السلام فى الشرق الأوسط أوشك أن يحل إلا أن وجود جيش قوى كامل الاستعداد هو ضرورة لابديل عنها فى الدفاع عن السلام نفسه وعن أمن مصر والوطن العربى كله مع احتمال حدوث متغيرات دولية أو مفاجآت غير متوقعة ، لذلك فإن أى اقتراح لتنفيذ التجنيد الزراعى لا ينبغى أن يؤثر بأى درجة فى قوة الجيش واستعداداته بل يجب أن يضيف اليها .

٢- إن التجنيد العسكرى الاجبارى يشمل حملة المؤهلات العليا وفوق المتوسطة والمتوسطة ودون ذلك من ساكنى المدن والقرى ويقدر عدد الذين يصلون الى سن التجنيد الالزامى فى كل عام من هؤلاء جميعاً بحوالى ٥٠٠٠٠٠ فرد ، ونصف هؤلاء يبلغون هذه السن وهم مستعدون أو قادرون على الدخول فى أسواق العمل المختلفة .

ويلاحظ أن سياسة التجنيد قد درجت فى السنوات الأخيرة على تجنيد عدد من هؤلاء الملزمين وإعفاء عدد آخر بل درجت على اتخاذ اجراءات التجنيد لدفعة معينة وتأجيل تجنيد دفعه أخرى لعدد من السنوات ثم اعفائها من التجنيد نهائياً بعد فوات هذا العدد من السنوات مما أثار كثيراً من المشاكل النفسية والاجتماعية .

٣- يؤدى تجنيد غير المتعلمين خصوصاً من أبناء القرى وحصولهم على قدر من الخبرة فى الحرف المختلفة الى عدم عودتهم بعد انتهاء خدمتهم العسكرية الى القرية لمزاولة مهنتهم الأصلية فى الزراعة مما أدى الى أفراغ القرى من الأيدى العاملة وارتفاع أجور العاملين بالأرض الزراعية وبالتالى أسعار المحاصيل ، ونتيجة لذلك تدنت الخبرة المتراكمة فى رعاية الأرض ، وقد تزول هذه الخبرة تماماً بوفاة بقية كبار السن من الفلاحين الملتصقين فى الأرض الزراعية حتى الآن .

٤- هناك هجرة رهيبة من القرى ذات المساحة المحدودة فى البقعة الزراعية ، وهذه الهجرة تتوجه أما إلى الخارج لزراعة أرض الغير بأجور تافهه مع مواجهة لظروف صعبة ومزرية ، أو تتوجه الى المدن والبنادر للبحث عن الرزق فى أعمال مهينة لا تضيف الى الناتج القومى شيئاً وتضطرها مشكلة الاسكان الى تأسيس المناطق العشوائية التى خلفت أعظم المشاكل الاقتصادية والبيئية .

وبعد هذا الرصد والتمهيد نقدم النقاط الرئيسية لمشروع « التجنيد الزراعى » وهو مشروع يمكن تنفيذه بقرارات إدارية أو تنفيذية تصدر من الرئاسة العليا للقوات المسلحة أو من مجلس الوزراء أو يستصدر له تشريع خاص من السلطة التشريعية إذا لزم الأمر .

النقاط الرئيسية فى مشروع التجنيد الزراعى :

١- تحصر جميع الأراضى البور أو القابلة للزراعة والاستصلاح فى جميع أنحاء جمهورية مصر العربية حصراً دقيقاً ويحدد ما هو مملوك منها للدولة وما هو مملوك للأشكال المعنوية المختلفة أو للأفراد .

٢- تحصر جميع السلع الغذائية التى تستورد من الخارج لسد الفجوة الغذائية ويحدد ما يمكن زراعته منها فى أراضى مصر أو الأراضى البور والقابلة للزراعة والاستصلاح .

٣- تسلم الأراضى المملوكة للدولة الى الجيش المصرى كأمانة بغرض استصلاحها وزراعتها حتى تتحول الى أراضى منتجة بدرجة عادية أو متوسطة .

ويمكن أن تتم زراعتها بأصناف تسد الفجوة الغذائية أو بمحاصيل أخرى اعتادت أن تنتجها أراضى الوادى الجيدة لأفساح الفرصة لتلك الأراضى الجيده فى إنتاج وزراعة المحاصيل المستوردة .

٤- الحاق جميع الملزمين فى كل عام للتجنيد العسكرى وقصر الاعفاء على الحالات الصحية فقط .

ويمكن أن نقتصر القوة العسكرية الضاربة والمستعدة للقتال على حملة المؤهلات العليا وفوق المتوسطة وجانب من حملة المؤهلات المتوسطة حتى تتمكن من التعامل مع التطور الالكترونى والتكنولوجى فى المعدات والاجهزة العسكرية بقدرة فائقة وأن يكلف فى الوقت نفسة الأميون بأعدادهم الهائلة من الفلاحين وغيرهم بمهمة استصلاح الأراضى البور وزراعتها فى نظام عسكرى منضبط لا يحول دون تحويلهم الى قوة مستهدة للقتال على وجه سريع .

ويمكن أن يفتح باب التطوع لغير الملزمين بالخدمة العسكرية للالتحاق بهذه المهمة لاستيعاب عدد من المتعطلين .

٥- بعد تمام اصلاح الاراضى تباع بمعرفة الدولة الى الهيئات والأفراد ويمكن تخصيص جزء منها لأنشاء مجتمعات جديدة للفلاحين أو لمن ساهموا فى عملية الاستصلاح بجهد بارز .

ويمكن تخصيص الايراد الناتج عن بيع هذه الأراضى لسداد دين مصر الخارجى والداخلى .

المزايا والعوائد العاجلة لتنفيذ مشروع ا لتجنيد الزراعى :
يمكن ترتيب هذه العوائد والمزايا حسب أهميتها وسرعة تحقيقها على النحو التالى :-
١- إن استصلاح الأراضى وزراعتها يتطلب استثمارات وأموال طائلة وقد عزف المصريون عن الدخول بأموالهم فى هذا المجال لصعوبته وعدم التأكد من نتائجة ولم يدخل الأجانب إلا فى حدود ضيقة ولا غراض خاصة .

وإذا عهدنا الى الجيش المصرى بهذه المهمة القومية فلن يتطلب الأمر تدبير استثمارات هائلة لتنفيذها ، فالأرض مملوكة للدولة وأجور العاملين محدودة جداً وهم يؤدون خدمة الزامية واجبة والخبرة متاحة عندهم بل هم يكتسبون خبرات جديدة أثناء أداء مهمتهم .

حتى ولو اضطررنا الى زيادة الاعتمادات المخصصة للقوات المسلحة حتى تتمكن من تنفيذ التجنيد لكل الملزمين فى كل سنة فلن تتعدى التكلفة « من خلال الحسابات القومية » أكثر من خمس الأموال اللازمة لاستصلاح الأراضى بمعرفة القطاع الخاص .

٢- إن النجاحات التي حققها الجيش المصرى فى الاضطلاع ببعض الأعمال المدنية « المزارع الخاصة بالجيش - أعمال المبانى - التليفونات - .. الخ) وقدرته الفائقة على استجلاب التكنولوجيات سوف تساعدة كثيراً فى تنفيذ المهمة من خلال خطط قومية شاملة ومنسقة واستعمال الآلات الزراعية الحديثة الضخمة فى مساحات كبيرة وشق الترع الزراعية الصغيرة والتغلب على مشكلة ندرة المياه بحفر الأبار والتعرف على مصادر المياه الجوفية وإتباع نظم الرى بالتنقيط وإنتاج أدواته .
وكل هذا لن يتاح أبداً بنجاح مؤكد للقطاع الخاص .

٣- إن التجنيد لجميع الملزمين سنوياً سوف يخفف من حدة مشكلة البطالة ويمحو جانباً من أثرها السيئ بشكل مباشر الى أن تؤتى جهود الاصلاح الاقتصادى ثمارها .

٤- إن ناتج الأراضى المستصلحة فى ظل خطة قومية حازمة سوف يسد جانباً كبيراً جداً من الفجوة الغذائية ويقلل الى حد كبير مقدار العجز فى الميزان التجارى ، وإذا ملكت مصر قوتها الأساسى واليومى بعد تنفيذ هذه الخطة فلن تحتاج الى معونات غذائية من الدول الأخرى ولن تحتاج الى مساعدات مالية بأذن الله .

٥- إن استصلاح الأراضى بهذا الأسلوب الحازم والجاد وبيعها للهيئات أو الأفراد بعد أن تنتج إنتاجاً متوسطاً سيؤدى الى أقبال غير محدود على شرائها وسيلغى ذلك الأثر السيئ بضياع كثير من الأموال فى محاولات سابقة من بعض الهيئات والأفراد لاستصلاحها ، وسيقلل من حجم الأموال المودعة بالبنوك دون استعمالها فى استثمار مجدى .

٦- إن اختيار الأراضى لاستصلاحها بجوار المدن الجديدة التى لم تعمر منذ بنائها من سنوات طويلة سوف يؤدى إلى إنشاء صناعات زراعية عديدة فى هذه المدن والى تعمير سكانى عاجل لها وتخفيف عن تكدس السكان المستمر فى المدن القديمة .

٧- يمكن للهيئات والافراد الذين يملكون أراضى بور أو أراضى قابلة للاستصلاح التعاقد مدنياً مع القوات المسلحة للقيام باصلاحها على تحدد قيمتها عند تسليمها للجيش وقيمتها بعد الاستصلاح والتزامهم بسداد التكلفة على ضوء هذه القيم عند اعادتها اليهم .

٨- إن تنفيذ التجنيد ا لزراعى بانضباط وقدرة إدارية يمكن أن يؤدى إلى :-
- محو الأمية المتفشية بين الفلاحين بتكلفة محدودة بدلاً من الأموال الطائلة التى تصرف لهذا الغرض دون نتائج مؤثرة أو على الأقل محو الأمية تماماً فى الأعمار السنية التى تقع تحت سن التجنيد .

- التصاق الفلاح بمهنة زراعة الأرض وعدم إنفصالة عنها وإمكانية عودته الى قريته أو إرتحاله الى المدن السكانية الجديدة أو استمراره متطوعاً فى أراضى الاصلاح الجديدة بدلاً من اغترابة خارج وطنه .

- تعيين المحالين الى الاستيداع أو المعاش فى سن مبكر من ضباط القوات المسلحة للقيام بالاعمال الإدارية أو أعمال المعاونة فى مناطق الاستصلاح بدلاً من إضافتهم الى أعداد البطالة .

وبعد فأنه لا يمكن أن يدعى أحد أن هذا المشروع ليس إلا عودة للتدخل الحكومى فى أعمال ينبغى أن تترك للقطاع الخاص ، لأن عملية الاستصلاح لا تستمر أكثر من عشر سنوات أو خمسة عشر سنة على الأكثر ولأن الجيش لن يتملك الأرض ولن تكون هناك منافسة بين منتجات هذه الأراضى ومنتجات أراضى الوادى القديمة بل هى إضافة إليها ، وإنما هى فى الحقيقة مهمة قومية لا يقدر عليها غير نظام محكم وانضباط واستمرارية تؤدى الى نتائج سريعة ومؤثرة ومضيفة للاصلاح الاقتصادى الشامل .

وأخيراً فأن المشروع مجرد فكرة مخلصة قابلة للنقاش والتعديل أو التحوير ولعل المؤتمر يصل فيها الى قرار بقبولها من ناحية المبدأ أو رفضها لأسباب مقنعة .